



الجلسة ٦٧٤٦

الخميس ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الساعة ٩/٤٥  
نيويورك

الرئيس: السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيد بانكين

أذربيجان . . . . . السيد مهدييف

ألمانيا . . . . . السيد بيرغر

باكستان . . . . . السيد ترار

البرتغال . . . . . السيد كابرال

توغو . . . . . السيد مينون

جنوب أفريقيا . . . . . السيد كراولي

الصين . . . . . السيد وانغ من

غواتيمالا . . . . . السيد روستنثال

فرنسا . . . . . السيد أرو

كولومبيا . . . . . السيد أوسوري

المغرب . . . . . السيد لوليشكي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد بارهام

الهند . . . . . السيد مانجيف سينغ بوري

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-28492 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٩/٥٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بعد المشاورات التي حرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى بيانيه الرئاسيين المؤرخين ٣ آب/أغسطس ٢٠١١ و ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢ وإلى بيانه الصحفي المؤرخ ١ آذار/مارس ٢٠١٢.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، والتزامه القوي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للإحاطة التي قدمها في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، كوفي عنان. ويلاحظ مجلس الأمن أن الحكومة السورية التزمت في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٢ بتنفيذ مقترح المبعوث الخاص المكون من ست نقاط.

”ويدعو مجلس الأمن الحكومة السورية إلى أن تنفذ على وجه السرعة وعلى نحو ملحوظ ما وافقت عليه من التزامات في رسالتها التي وجهتها إلى المبعوث الخاص بتاريخ ١ نيسان/أبريل (أ) بوقف تحركات الجنود نحو المراكز السكنية، (ب) وإنهاء

استخدام الأسلحة الثقيلة فيها، (ج) والشروع في سحب الحشود العسكرية من المراكز السكنية وحولها، وأن تفي بما يكاملها في أجل لا يتعدى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف، بما فيها المعارضة، إلى وقف العنف المسلح بكافة أشكاله في غضون ٤٨ ساعة من تنفيذ الحكومة السورية للتدابير (أ) و (ب) و (ج) أعلاه بكاملها. ويدعو مجلس الأمن كذلك المعارضة إلى التعاون مع المبعوث بهذا الصدد.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية إيجاد آلية للأمم المتحدة للإشراف تكون فعالة وذات مصداقية في سوريا لرصد قيام جميع الأطراف بوقف العنف المسلح بكافة أشكاله والجوانب ذات الصلة من مقترح المبعوث الخاص ذي الست نقاط. ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات بشأن هذه الآلية في أقرب وقت ممكن بعد إجراء مشاورات مع حكومة سوريا. ومجلس الأمن على استعداد للنظر في هذه المقترحات وإعطاء الإذن بإنشاء آلية فعالة محايدة للإشراف عند تنفيذ جميع الأطراف لوقف العنف المسلح بجميع أشكاله.

”ويؤكد مجلس الأمن الأهمية البالغة لإيجاد تسوية سياسية سلمية للأزمة السورية ويكرر نداءه إلى التنفيذ العاجل والشامل والفوري لجميع جوانب مقترح المبعوث الخاص المكون من ست نقاط. ويعيد مجلس الأمن تأكيد تأييده الكامل لمقترح المبعوث الخاص المكون من ست نقاط الهادف إلى الإنهاء الفوري لكل أعمال العنف وجميع انتهاكات حقوق الإنسان، وضمان وصول المساعدة الإنسانية،

الأمن جميع الأطراف إلى أن تنفذ فوراً هدنة يومية مدتها ساعتان لتقديم المساعدة الإنسانية كما دعا إلى ذلك مقترح المبعوث الخاص ذي الست نقاط.

”ويطلب مجلس الأمن إلى المبعوث أن يقدم إلى المجلس تقارير محدثة عن وقف العنف وفقاً للإطار الزمني أعلاه، وعن التقدم المحرز نحو تنفيذ مقترحه ذي النقاط الست بكامله. وفي ضوء هذه التقارير، سينظر مجلس الأمن في اتخاذ خطوات أخرى حسب الاقتضاء“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2012/10.

بذلك يكون مجلس الأمن قد احتتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رُفعت الجلسة الساعة ٩/٥٥.

وتسهيل الانتقال السياسي بقيادة سورية نحو نظام سياسي ديمقراطي تعددي، يتمتع فيه المواطنون بالمساواة بصرف النظر عن انتماءاتهم أو أعراقهم أو معتقداتهم، وذلك بطرق منها الشروع في حوار سياسي شامل بين الحكومة السورية وكامل أطراف المعارضة السورية.

”ويكرر مجلس الأمن دعوة السلطات السورية إلى السماح بوصول موظفي تقديم المساعدة الإنسانية فوراً وبشكل كامل ومن دون عوائق إلى جميع السكان المحتاجين إلى المساعدة، وفقاً للقانون الدولي والمبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية. ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف في سوريا، وبخاصة السلطات السورية، إلى أن تتعاون تماماً مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المعنية لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية. وهذه الغاية، يدعو مجلس